**2 مفهوم التخطيط اللغوي:**

ورد تعريف مصطلح التخطيط في معجم الوسيط أنه: "خطّ الوجه وصار فيه خطوط، يقال فلان يخطّ في الأرض: إذا كان يفكر في أمره ويدبره، وخطّ الكتاب سطره وكتبه..والخط: السطر، والتخطيط فكرة مثبتة بالرسم أو الكتابة في حالة الخطّ تدل دلالة تامة على ما يقصد بالصورة أو الرسم أو اللوح المكتوب من المعنى والموضوع؛ وضع خطّة مدروسة للنواحي الاقتصادية والتعليمية والإنتاجية وغيرها للدولة". (مجمع اللغة العربية، صفحة 244) فنلاحظ أن مصطلح التخطيط يتعلق بإثبات موضوع أو فكرة كتابة أو رسما، وجعلها تدل على معنى ما، فهي معاني تدل على الخطة والمسار المتعلق بموضوع ما.

تعددت التعريفات التي عرِّف بها التخطيط اللغوي (planification linguistique)، ومنها أنه يعني "نشاط ذهني راق هادف يتوخى رسم المسار المستقبلي لوضع اللغة واكتسابها وهيكلها، واستخدامها عبر تشريعات وقرارات وآليات وبرامج طويلة الأجل توجه سلوك مستخدميها فرديا وجماعيا؛ بطريقة معيارية مرنة تعين على حماية بنائها، واحترام سيادتها، وتعزيز وظائفها، وتحسين إسهامها في صيانة الهوية والوحدة والذاكرة التراكمية، وتقدم العلوم وتنمية المجتمع في سياق يتفاعل بروح المبادرة والابتكار مع ثورات المعرفة والاتصال والتقنية". (البريدي، 2013، صفحة 11) ويرتبط التخطيط اللغوي بالأفكار والممارسات اللغوية بغية التغيير أو التجديد في موضوع لغوي معيّن في مجتمع ما، فهو نشاط منهجي هدفه الأساس هو التنظيم اللغوي والتحسين في الاستعمالات اللغوية، والدفاع عن لغة من اللغات، ويقوم على أسس علمية إجرائية تعمل على تسيير التنوع اللغوي في المجتمع الواحد وحل مشكلاته اللغوية، لهذا فهو مجال من مجالات اللسانيات الاجتماعية، والتي تعنى بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة. فالتخطيط اللغوي "يحدث استجابة لاحتياجات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالدولة تحتاج إلى سياسة لغوية في الأوضاع التالية: أولها التعدد اللغوي، ثانيها اختلاف اللهجات الجغرافية، وثالثها رغبة الدولة في تحقيق التنمية اللغوية". (فلاق، 2012، صفحة 217.) وهو ما يشكّل نشاطا منهجيا كما ترى خولة طالب الإبراهيمي، إذ ترى أنّ "التخطيط اللغوي نشاط منهجي لتنظيم وتحسين اللغات الموجودة أو لإنشاء لغات مشتركة جهوية أو وطنية أو دولية...إن التخطيط في الغالب من مشمولات السياسة الحكومية التي تنتجها الدولة وغالبا ما تعد جزءا لا يتجزأ من سياسة البلاد التربوية والثقافية". (الإبراهيمي، 2007، صفحة 190) فالتخطيط اللغوي تعنى به سياسات الدول، لأنه نشاط منهجي ورسمي في آن واحد يصدر من قبل الهيئات العليا، فهو "نشاط رسمي تضطلع به الدولة وتنتج عنه خطة تنصب على ترتيب المشهد اللغوي في البلاد خاصة اختيار لغة (أو أكثر) لغة رسمية أو إدارية. ويمثل التخطيط اللغوي الجهود المتكاملة التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات للتأثير في الاستعمال اللغوي والتطور اللغوي. وعندما يصادق برلمان الدولة على هذه الخطة اللغوية تصبح سياسة لغوية للدولة تلتزم الحكومة بتنفيذها". (القاسمي، 2008، صفحة 195) ويظهر مما تقدم أن التخطيط اللغوي مرتبط بآلية التنظيم، وهو الإجراء التطبيقي للسياسة اللغوية في المجتمع والدولة، من أجل التدبير والتسيير العقلاني للشأن اللغوي داخل المجتمع.

**2.2 مفهوم الهوية اللغوية:**

 ارتبط مفهوم الهوية (Identity)بالجانب الفلسفي، إذ تعني في الجانب الفلسفي ما يستدل به على كون الشيء هو نفسه، وقد تم اشتقاقها عند العرب من ال (هو) والذي يدل على تلك العلاقة بين المحمول والموضوع، فهي تدل على "فعل الكينونة في اللغات الهندو-أوربية الذي يربط بين الموضوع والمحمول، ثم عدلوا عنها ووضعوا كلمة (الموجود) مكان ال (هو) والوجود مكان (الهوية)، إلا أن الكلمة فرضت نفسها في الدلالة على كون الشيء هو نفسه، فليست كلمة الهوية "سوى وجه آخر لما يعبر عنه بـ (الحقيقة) أو (الذات) أو (الماهية) ولذلك فإنهم كثيرا ما يعرفون أحد هذه الألفاظ بالآخر". (منصوري، 2012، صفحة 366) فمفهوم الهوية يتعلق بمطابقة الشيء لنفسه أو لمثله.

 وبالنظر في علاقة الهوية باللغة فإننا نجد تعالقا بينهما "فإذا كانت اللغة هي تلك الخاصية الإنسانية التي تعكس العقل الجمعي لفئة من البشر، وتعبر عن رؤيتهم للعالم من حولهم، وإذا كانت الهوية هي الحقيقة والذات والماهية، فإنه يمكن القول دون أن يكون ثمة افتعال: إن اللغة تعد صورة حية لحقيقة أصحابها وذاتهم وماهيتهم". (منصوري، 2012، ص367) فالمجتمعات تحتاج إلى لغة تحدد هويتها، فهي الرباط المتين للفرد والمجتمع.

 إنّ علاقة اللغة بالهوية قديمة قدم البشرية وهما وجهان لشيء واحد، وهما ما يميز الإنسان في مجتمعه عن طريق فعل الانتماء اللغوي والثقافي، فقد علّم الله سبحانه وتعالى الأسماء –كما ورد في سورة البقرة- قال الله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (سورة البقرة الآية 31) فتعليم الأسماء لآدم عليه السلام هو تعليم للغة التي تجعله قادرا على التواصل والتفكير فيما يحيط به، كما أن تعلمه للأسماء –اللغة- هو هوية منحت له لتمييزه عن باقي المخلوقات. فاللغة هي أقدم تجليات الهوية عند المجتمعات البشرية، وهي القاسم المشترك بين أفراد المجتمع الواحد، فيصبح الصوت اللغوي هو وعاء الشعوب على مستوى الأصعدة (ثقافيا- اجتماعيا –دينيا...).

تظهر علاقة اللغة بمستعمليها علاقة تفاعلية، فيها أخذ ورد وانفعال وإحساس، فينصهران فيما بينهما، حتى تصبح هي هم و هم هي . وهذا ما يجسّد اللغة الهوية والهوية اللغة. وما تعلّق الشعوب بلغاتهم إلا دليل على تمظهرات الهوية في اللغة، فاللغة هي التجلي الفعلي للهوية، لهذا فإن الحفاظ على اللغة هو حفاظ على الهوية اللغوية لشعب من الشعوب.

**اللغة**

**اللغة الهوية**

**الهوية**

**الهوية اللغة**

**الشكل 1: مخطط يبيّن العلاقة التفاعلية بين اللغة والهوية**

**3. التخطيط اللغوي ومستقبل اللغة (الهوية) في ظل العولمة:**

لما كانت اللغة هي التي تجسّد هوية الشعوب، فإن الحفاظ عليها أصبح ضرورة حضارية ثقافية قبل أن يكون واقعا لغويا، لهذا فإن التخطيط لمستقبلها ومناقشة رهاناتها المستقبلية مرهون بالتنسيق بين الجهود المبذولة في خدمة اللغة والحفاظ عليها.

يتعلق التخطيط اللغوي –كما رأينا- بالنشاط الرسمي والمنهجي للدول والمجتمعات من أجل إصدار سياسات لغوية تسن قوانينا حافظة للغة والهوية، وهذا بالنظر إلى الخصوصيات الحضارية التي تتداخل مع الاستعمال اللغوي، وكذا مختلف الأنساق التي تواجهها اللغة الهوية، كونها تضطر للتعايش مع ثقافات مختلفة، خاصة مع سيطرة العولمة كنسق عام شامل على أنظمة دول العالم

يرتبط مفهوم العولمة بالنظام العالمي الجديد، إذ أنّ مفهومها "حداثي مرتبط بالحديث عن الرأسمالية والإمبريالية واقتصاد السوق، وهي كلها مفاهيم لم تظهر إلا مع بدايات القرن العشرين". (عثمان، 2015، صفحة 65) .

إن ظهور العولمة الثقافية والتي تتظاهر بكونها تخدم سياسة التعايش الثقافي، وثقافة التعايش هو من بين الدوافع التي تستدعي تخطيطا لغويا حاميا للغة والهوية، لأن انفتاح العالم على الآخر وتحوله إلى قرية صغيرة أدى إلى إحداث تداخل ثقافي ولغوي بين الشعوب واللغات، وهذا ما يؤدي إلى الاعتراف أنه "لا عاصم اليوم للمجتمعات النامية من أمر العولمة، وليس من فائدتها التشكيك فيها أو الوقوف منها موقف المقاومة والرفض، وليس من فائدتها كذلك الانبهار بها والتسبيح بحمدها، أو الاعتقاد بأنها العصا السحرية التي ستحل بها مشاكلها المتراكمة بل الأفضل الوقوف منها موقفا عقلانيا نقديا" (الجنحاني، 2002، صفحة 19) فقد عملت العولمة على تكريس حرية المعلومة عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وهذا ما أدى إلى اختراق المجتمعات أخلاقيا ولغويا، وهو ما يمسّ بالهويات اللغوية للأمم، لأن هناك مساس بالانتماء القومي واللغوي للشعوب لأن "الهدف المعلن للعولمة على المستوى الثقافي هو نشر ثقافة الحوار بين الحضارات خدمة للإنسانية وإلغاء للحواجز والعوائق التي خلفها التعصب للانتماءات الضيقة والسعي لنشر قيم إنسانية تجمع بين البشر أكثر مما تفرق. أما الهدف الخفي فهو إزالة الخصوصية عن المجتمعات وتذويبها وتمييعها لتكريس الهوية الغربية وقيمها" (شاقور، 2012، صفحة 33) لهذا فإنّ العولمة سلاح ذو حدين، ولا ينبغي التغافل عن الحدين.

وبفعل اكتساح العولمة لكل مجتمعات العالم، فإن ثمة إعادة صياغة لمنظومة الأخلاق والقيم والعلاقات داخل المجتمع الواحد وبين مختلف المجتمعات، وهو ما أدى إلى انصهار مختلف الأنساق الثقافية للمجتمعات تحت مسمى (توحيد العالم والمجتمعات)، وهي خطوة تستهدف تشويه المجتمعات وتمييع القيم، خاصة ما يتعلق بمجتمعات الدول النامية، بحيث تظهر هذه الاستراتيجية خادمة لمصالح الدول الغربية، والتي تتجلى –حسبهم- بتجسيد القيم العالمية الموحّدة تحت راية العولمة الثقافية، رغبة في إزالة خصوصيات المجتمعات ثقافيا، لغويا، اجتماعيا، عقائديا...

تعد صلة الهوية باللغة والثقافة بمثابة وجهي العملة الواحدة، لأن الهوية تتجسّد بتظافر العامل اللغوي والثقافي، وهذا ما يفعّل روح الانتماء لدى الفرد في مجتمعه، وهذا ما يشكّل أيضا مفهوم القومية بأبعادها المختلفة "فالمشكل لا يكمن في أنّ ارتباط الهوية باللغة ذاته قد حظي بأهمية بالغة، بل إنّه يكمن في التعامل مع طريق ذات اتجاهين كما لو كانت طريقا واحدة: إن أندرسون سخر كل اهتمامه لمعالجة الكيفية التي يجري بها تشكيل اللغات القومية للهويات القومية". (جوزيف، 2007، صفحة 22) لأن اللغة أهم مكوّن للهوية. وبالنظر في هوية المجتمع الجزائري نجد أن اللغة العربية هي أهم مكون من مكونات الهوية العربية والإسلامية في الجزائر، لهذا فإن المستعمر الفرنسي قد حاول دمج لغته –اللغة الفرنسية- في المجتمع الجزائري، كما حارب اللغة العربية في الجزائر، وهذا ما انعكس سلبا على الاستعمال اللغوي في المجتمع الجزائري، إذ أن اللغة الفرنسية استطاعت أن تتغلغل في ثقافة الفرد تحت مسمى التحضر الذي جسّدته العولمة، حتى أصبح الفرد الجزائري يتعلم اللغات الأخرى تحت مسمى التحضر والانفتاح، وهذا ما أثر على اللغة العربية الأم، وهي لغة الدولة ولغة الدين.

 لقد عانت اللغة العربية في الجزائر من ويلات الاستعمار، لكنها بقت صامدة في المجتمع الجزائري، فلم تغب عن الاستعمال، ولم تفارق وجدان أبنائها، لأنها لطالما ارتبطت بالدين ولغة القرآن الكريم. ورغم ذلك فقد بقيت ظلال لغة المستدمر الفرنسي –كما يسميه مولود قاسم نايت بلقاسم- محفورة بعد الاستقلال في أغلب مرافق وهياكل الدولة، وهذا ما أظهر الحاجة إلى التعريب، ويتمثل في "تعريب التعليم سنة بعد سنة اعتبارا من المرحلة الابتدائية إلى نهاية مرحلة التعليم العالي، لكن من عيوب هذه الطريقة أن التخطيط المنهجي فيها من أصعب الأمور، ويتطلب ما لا طاقة لنا به في مجال تكوين الإطارات؛ لأن الجهات المحتاجة للإطارات ستنتظر دورها ليتم تعريبها". (الإبراهيمي، صفحة 129). وحفاظا على الترسيمة العلائقية بين اللغة والهوية والتاريخ، فقد دأبت الجزائر في تكريس سياسة لغوية خاصة بها منذ الاستقلال، وما دامت السياسة اللغوية تتعلق بسن قوانين وتشريعات تجاه لغة ما أو مجموعة من اللغات، فإنها تدخل ضمن ترسيمة اللغة والهوية والتاريخ، من أجل صناعة فرد مفكر في مجتمع حافل بالمعرفة، يثمِّن الهوية الثقافية واللغوية داخله.

**1.3 التعريب..الحل المقترح في الجزائر فهل من تجسيد !**

-مفهوم التعريب لغة واصطلاحا:

يقول ابن منظور في تعريفه للجذر اللغوي (عرّب): "الإعراب معناها واحد، ويقال (عرّب) فلان منطقه أي هذّبه من اللحن، ونجد أيضا أفصح الصبي منطقه، إذا فهمت ما يقول أول ما يتكلم، وتعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على مناهجها" (ابن منظور، 1992، ص588-589). كما عرّفه الفيروزآبادي في القاموس المحيط بقوله: "العرب بالضم، وبالتحريك، خلاف العجم، والإعراب: الإبانة والإفصاح (عن الشيء)، أن تلحن في الكلام، وأن يولد لك ولد عربيّ اللون والفحش، وقبيح الكلام...والتعريب تهذيب المنطق من اللحن، وقطع سعف النخل، وأن تنزع (القرحة) على أشاعر الدابة ثم تكويها، وتقبيح قول القائل، والرد عليه، والتكلم عن القوم، والإكثار من شرب الماء الصافي، واتخاذ قوس عربي..". (الفيروزآبادي، 2005، ص113).

وأما اصطلاحا فقد تعددت التعريفات التي قدّمت للتعريب، ومن بينها نجد التعريف الذي ورد في المعجم الوسيط، بحيث عرف التعريب أنه: "صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية، والمعرب هو اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب". (ضيف وآخرون، 2004، صفحة 591) فالتعريب هو نقل ألفاظ اللغة إلى اللغة العربية، بما يتوافق مع الأوزان والصيغ الصرفية للغة العربية "وليس التعريب في اللغة العربية عملا بدعا. وليس وجود اللفظ المعرّب في جسم اللغة العربية كوجود جسم غريب في جسم الإنسان من حيث يضرّ بقاؤه وتجب إزالته. والمعرب –ويسمى أيضا دخيلا- هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها. والتعريب تحويل طبيعي أو تغيير تدريجي يطرأ على اللغة ويجري بها في ناموس مطّرد. وقد خضعت له اللغة العربية بمجموعها ومن أول نشأتها كما تخضع له الآن وبعد الآن)". (المغربي، 1947، صفحة 16)

 ظهرت الحاجة إلى التعريب في الجزائر منذ استقلالها عن المستدمر الفرنسي –كما يسميه مولود قاسم نايت بلقاسم- فقد كانت موجة الاستعمار موجّهة بالأساس إلى طمس معالم الهوية الوطنية في الجزائر، من خلال فرض لغة جديدة وثقافة مختلفة عن المجتمع الجزائري، وهو الأمر الذي أدى إلى انشقاق لغوي رهيب في الجزائر، خاصة مع ظهور الفئات المفرنسة فقد "لعب المحتل دورا بارزا في طمس معالم الهوية الوطنية القائمة على اللغة العربية والدين الإسلامي بهدف جعل الأرض التي غزاها امتدادا جغرافيا وهوياتيا لموطنه الأصلي". (بهلول، جيلاني، 2017، صفحة 305.).

لقد تنبهت الجزائر إلى أهمية التعريب منذ استقلالها، ورأت من خلاله المنفذ والمسلك نحو الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية، وتجسيد السيادة الوطنية عن طريق مقوماتها (اللغة، الدين، التاريخ) لهذا ظهرت المساعي نحو تعميم استعمال اللغة العربية في الإدارات ومختلف هياكل الدولة "فلقد فرض واقع دولة ما بعد الاستقلال في السنوات الأولى من الاستقلال مجابهة الوضع التعليمي بما هو موروث عن الاستعمار كحلٍّ ملازم للوضع السّائد؛ أي استمراريته باللغة الفرنسية، فإلزامية التّحكم في وضع دولة ما بعد الاستقلال أجبر الحكومة الجزائرية على مجابهة الوضع التعليمي، بما هو موروث عن الاستعمار؛ نتيجة قلّة الإمكانات اللازمة لإعادة بناء دولة أنهكتها حرب التحرير". (بوراس، 2015، صفحة 56.) وهذا ما يبيّن حرص الدولة الجزائرية على الحفاظ على الهوية اللغوية بانتهاج سياسة التعريب، ولقد تمّ التركيز في البداية على تعريب التعليم كخطوة أولى نحو استعادة السيادة الوطنية "فكانت عملية الدخول المدرسي الأول في الجزائر سارية على قدم وساق، وقد شكلت وزارة التعليم الجزائرية لجنة وطنية لتحديد الاختيارات الوطنية الكبرى، في مجال التربية والتعليم؛ حيث عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في 15-12-1962 وعند انتهاء أشغالها أعلنت عن المبادئ الأربعة الآتية كأساس للسياسة التعليمية في الجزائر المستقلة:

1-ديموقراطية التعليم؛

2-التعريب؛

3-التكوين العلمي والتكنولوجي؛

4-الجزأرة". (الجابري، 1990، صفحة 18.)

وهذا ما جعل التعريب في الجزائر من بين الصور الأولى للتخطيط اللغوي في الجزائر بغية الحفاظ على الهوية اللغوية في الدولة، فمن بين صور التخطيط الأولى إعادة النظر في منظومة التعليم، خاصة تعليم اللغة العربية وتنميتها، من أجل استمرارها، لهذا "فإن التخطيط اللغوي قد يكون الخطوة الأولى على بداية الطريق لحلّ مشكلات حياتنا اللغوية وهي مشكلات جديرة بأن تكون في مقدمة مشكلاتنا القومية والسياسية والاجتماعية". (خليل، 2000، صفحة 13.)

لقد كانت السنوات الأولى بعد الاستقلال المنطلق الفعلي لاستعادة الجزائر لهويتها اللغوية، خاصة بعد الاهتمام بقطاع التعليم ، الذي يعد الركيزة الأساسية لبناء المجتمع، كما منحت فرصة التعليم المجاني لكافة أبناء الشعب الجزائري، وقد كانت كل الجهود على قلّة الإمكانات موجّهة صوب هدف تعميم التعليم وتعريبه في كل الأطوار التعليمية، وهو بالفعل ما تجسّد من خلال "تعريب التعليم الابتدائي سنة 1969م، والتعليم المتوسط سنة 1986م، والتعليم الثانوي سنة 1989م". (حجبار، 2012، صفحة 247-256.) وهذا ما يدل على اعتماد استراتيجية استعادة الهوية اللغوية جنبا إلى جنب مع السيادة الوطنية، لأن التعليم أهم ركيزة تؤسّس بها الدول مجتمعاتها؛ وهذا ما حاولت فرنسا إبان الثورة تدميره بكل الطرق، إذ أنّ "أوّل عمل قامت به القوات الفرنسية هو مصادرة الأوقاف الإسلامية وضمها إلى ممتلكات الدولة سنة 1831 فكل المساجد والمدارس أصبحت ممتلكات للدولة الفرنسية تفعل بها ما تشاء، كما قامت أيضا بنفي العديد من العلماء وترهيب الباقين، وترك الفرنسيون التعليم يموت دون الإعلان على ذلك، وأهملوا كل ما يتعلّق بتعليم الجزائري". (سعد الله، 1998، صفحة 21)

وإلى جانب مساعي تعريب الأطوار الثلاثة، فقد ظهرت محاولات تعريب الجامعة الجزائرية أيضا، وقد تم إصدار "المرسوم المؤرخ في 25-08-1971 والمتضمّن قرار تعريب مؤسسات التعليم العالي...وفي السنة الجامعية 1983-1984 تمّ استكمال تعريب جميع الشهادات لسانس أربع سنوات، والجذع المشترك ذو سنتين والتخصصات الخاصة بالعلوم الاجتماعية". (الإبراهيمي، صفحة 137-139) وبعد إرساء هذه اللبنات الأولى للتعريب في مجال التعليم، اتجهت المساعي نحو تعميمه في سنوات الثمانينات على الأقسام العلمية، إلا أن الأمر قد صادفته الكثير من العراقيل والصعوبات؛ من بينها: قلة الأساتذة المعربين، و قلة المراجع المعرّبة، وقلة الإمكانات المحدودة. (بوراس، 2015، صفحة 57).

 لقد عملت الجزائر على تفعيل قرار التعريب طيلة سنوات ما بعد الاستقلال، إلا أن الجهود قد بدأت بالتراجع في سنوات التسعينات، فقد عرف التعريب آنذاك تقهقرا، حتى وصل إلى مرحلة تجميده، "وقد صاحب قرار تجميد المشروع الوضع الذي عايشته الجزائر إثر أحداث أكتوبر 1988، واضطراب الوضع الأمني للبلاد، لتعيش بذلك الجزائر بعدها أحداث العشرية السوداء في مرحلة التسعينات". (بوراس، 2015، صفحة 58) ولقد نتج تبعات جراء تجميد قرار التعريب، التي أدت إلى بقاء المجتمع الجزائري رهين الازدواجية اللغوية، خاصة في ميدان التعليم الجامعي "حيث كان للغة العربية الضفر بالعلوم الإنسانية، واستلام اللغة الفرنسية زمام الأمور في استحواذها على أكثر التخصصات العلمية التي لم يمسسها التعريب". (بوراس، 2015، صفحة 59) وقد بقيت الجامعة الجزائرية رهينة الازدواجية اللغوية إلى يومنا هذا، بالرغم من الإصلاحات التي شهدتها، وبالرغم من إقرار رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة أن "الإصلاحات التربوية تقوم على أساس اللغة العربية وليس من دونها، ولا إصلاح بتهميش اللغة العربية. من نحن حتى لا نطبق ونتقيّد باللغة العربية؟". (مرتاض، 2012) وتبقى مرحلة التسعينات والتي تعبّر عن العشرية السوداء في الجزائر أهم مرحلة انعكست سلبا على تعميم استعمال اللغة العربية في المجتمع الجزائري وفي مؤسسات الدولة.

أما في عصرنا هذا فإن ثمة هناك ضرورة تدعو إلى إعادة النظر في قرار التعريب الذي همّش طويلا في الجزائر، لأن تعميم اللغة العربية هو تكريس للهوية اللغوية والثقافية للمجتمع والدولة، ولأن حياة الشعوب مرهونة بحياة لغاتها، وهذا ما لجأت إليه فرنسا المستدمرة في الجزائر حينما سعت إلى محو وطمس معالم الهوية، وأدت إلى فَرنسة جزء كبير من الشعب الجزائري، والذي بقيت تبعاته على الفرد والمجتمع إلى يومنا هذا "وهاهي السياسة الاستعمارية الفرنسية التي تتغنى بشعارها القائم على الحرية والعدالة والمساواة، لكن لو نزلنا إلى الواقع لوجدناه ينفي ذلك؛ فالفرنسيون أوهموا الشعب الجزائري بأن فرنسا دولة جاءت لتعمّر وتساهم في تقدمهم، وروّجت لثقافتها باعتبارها نموذجا للحضارة والتطوّر، وقد حاولت في نفس الوقت أن تبخس ثقافة الجزائريين ولغتهم وهويتهم". (صابري، عسلوني، 2022، صفحة 128).

 يقول صادق الرافعي متحدثا عن اقتران مصير الأمة بلغتها: "وما ذلت لغة شعب إلا ذلّ، ولا انحطّت إلا كان أمره في ذهاب وإدبار، ومن هذا يفرض الأجنبي المستعمر لغته فرضا على الأمة المستعمرة، ويركبهم بها، ويشعرهم عظمته فيها، ويستلحقهم من ناحيتها؛ فيحكم عليهم أحكاما ثلاثة في عمل واحد: أما الأول فحبس لغتهم في لغته سجنا مؤبدا؛ وأما الثاني فالحكم على ماضيهم بالقتل محوا ونسيانا؛ وأما الثالث فتقييد مستقبلهم في الأغلال التي يصنعها؛ فأمرهم من بعدها لأمره تبعُ". (الرافعي، 2000، صفحة 27) وهذا ما تجلى من خلال الواقع اللغوي في المجتمع الجزائري، إذ أن "مظاهر الأزمة التعريبية التي تعيشها الجزائر منذ استقلالها يتمثّل في التناقض بين كونها بلدا عربيا وبين الواقع الموضوعي الذي خلفه الاستعمار، فاللغة الفرنسية مازالت هي لغة الحديث اليومي في المنزل، وهي وسيلة التخاطب في العمل والشارع بالنسبة لقطاعات كبيرة من الشعب، إذ أنها اكتسبت قوة العادة في الجزائر على مدى السنوات التي عاشها المستعمر في الجزائر". (معوض، 1986، صفحة 152) وهذا ما أثّر سلبا على الاستعمال اللغوي للعربية الفصحى في المجتمع الجزائري، فقد كان للتيار المفرنس في الجزائر أثره على دواعي التعريب؛ والتيار المفرنس كما تشير إليه خولة طالب الإبراهيمي هو "المحتك بالنموذج الثقافي المنقول عبر اللغة الفرنسية الذي يستمد مرجعياته من العالم الرمزي الغربي الذي يرى بأنّ أحسن وسيلة للانخراط فيه هو اللغة الفرنسية، اللغة العصرية الحية لغة التفتح االمعبرة عن تطور العصر وتكنولوجياته، إزاء عجز اللغة العربية عن امتطاء قطار التقدم كما يزعم بذلك". (الإبراهيمي، 2007، صفحة 73) وهو التيار الذي عارض سياسة التعريب في الجزائر، إذ رأو فيه انغلاقا ودفعا بالبلاد إلى الهاوية، وابتعادها عن الاتصال والتواصل مع العالم، وهو الأمر الذي أدى إلى "إثارة النعرات الجهوية والعرقية، وتفجير الصراع حول المسألة الثقافية، واستغلال أساليب خبيثة في إثارتها، فالمعركة بدأت تشتد بين أنصار العربية الفصحى وأنصار العاميات واللغات الأمهات، كما يسمونها معركة مفتعلة ومزيفة تحاول أن تنقل الصراع الدائر بين الفرنسية والعربية إلى صراع بين العربية واللهجات المحلية، والهدف منها إخلاء المجال أمام الفرنسية لفرض هيمنتها، ويسعى أصحاب هذا الاتجاه إلى فصل مجتمعنا عن تراثه وعزله عن العالم العربي، وتفكيك وحدته وتحويله من مجتمع متماسك إلى مجتمعات متفرقة، لأنه لا يمكن للعامية أن تقوم بالمهمات العلمية والحضارية التي تضطلع بها اللغات الحيّة". (فضيل، 2013، صفحة 84) وعليه فإن الحفاظ على اللغة القومية هو أهم استراتيجية يمكن أن تحافظ على تماسك المجتمع، و نقل المعرفة العلمية بواسطتها، فاللغة الرسمية للدولة هي التي تضمن الحفاظ على السيادة والمكانة بين الدول "لأن اعتماد لغة أجنبية عن المجتمع مهما كان تفوّقها لن يكون كفيلا بنقل المعرفة العلميّة؛ التي تنتجها الحضارات الإنسانية، باعتبار أنّ جميع الحضارات بلغاتها تساهم في إنتاجها، فليست المعرفة العلمية حكرا على لغة دون غيرها، وبخاصة إذا توفر لأهلها الدّعم المادي والمعنوي في تحقيق استمرارية البحث العلمي بها".(بوراس، 2015، صفحة 71). وليس هناك من ضرر في ترجمة العلوم والمعارف إلى اللغات القومية لدولة ما، مادام أن نقل المعرفة متعلّق بإتقان اللغة، فتكون الترجمة حلا من الحلول الناجعة نحو الحفاظ على اللغة القومية للدولة، ونقل المعرفة ونشرها على أوسع نطاق؛ ويبدو واضحا التعالق المجال الرابط بين الترجمة والتعريب، لأن كليهما يهدف إلى الحفاظ على الهوية اللغوية لدولة معينة.

وعملا بمبدأ تعزيز الهوية اللغوية فإنه يتوجب إعادة النظر في كل ما يتعلّق بالاستعمال اللغوي، من خطابات رسمية، وإعلانات الكترونية، ولافتات إشهارية...لأن استعمال اللغة هو ما يثبت وجودها ويرسّخ مبدأ الهوية اللغوية؛ وهذا ما تجسّده سياسة التعريب والترجمة في المجتمع، لأن المجتمعات مهما كانت فإنها تتواصل بلغاتها القومية.